

التلفزيونات لا تبالي بغثيان الجمهور العربي

مستوى ريك من التعبير ويعجز عن صناعة الأفكار ويدور على المكر والمستهلك، ذلك يعني أن التلفزيونات لا تبالي بالغبثيان الذي تسببه للجمهور.

بعد عشرة أيام من المشاهدة المكثفة للمحطات التلفزيونية العربية، ألا يمكن أن يولد الانطباع مرة أخرى لدى المشاهدين عن تكرار المكرر، فالضرب الذي تركته البرامج خلال الأيام القليلة الماضية يفوق بنسبة متقدمة الفائدة المرجوة من التلفزيون. محطات تحشو وقت البث بمناظرات مفتعلة، الضيوف من السياسيين المغرضين وفاقدى المصداقية لدى الجمهور. دك من الدراما وهي تدور على نفسها. ذلك شأن نقدي مفصل.

مع ذلك فطبيعة المادة الدرامية والبرامج التي تقدم كل ليلة تجد لها معادلا نقديا على مواقع التواصل الاجتماعي يشكله كم هائل من تنوع الآراء. والسؤال هنا إلى أي حد تم الاهتمام بهذه الآراء من قبل إدارة المحطات؟

هل يمكن لفضائيات تحظى بتمويل مالي ضخم أن تتحدث عن تغيير وصناعة محتوى لبرامج رمضان مختلفة على الأقل عما بنته العام الماضي في الشهر نفسه؟ وصل الحال في برامج الحوارات المطولة أن تكرر نفس الوجوه التي تمت استضافتها العام الماضي. أي خيبة أمل يمثله مثل هذا التكرار.

هناك برامج سياسية مثيرة للغبثيان حقا، عندما يقوم المحاور بدور يهمل الدرس الصحافي الأول فغثيا الأسئلة الأكثر طلبا ويساير ضيوفه، وفقا لمصلحة أثنائية وسياسية ضيقة. بينما يواصل السياسيون دفع ضريبة الكلام المجرد وسط كم هائل من الأكاذيب.



بعد عشرة أيام من المشاهدة المكثفة للمحطات التلفزيونية العربية، ألا يمكن أن يولد الانطباع مرة أخرى لدى المشاهدين عن تكرار المكرر! فالضرب الذي تركته البرامج خلال شهر رمضان يفوق بنسبة متقدمة الفائدة المرجوة من التلفزيون

يحدث ذلك في برامج مستمرة تتنازل عن الخطاب الجاد في القنوات العربية خلال شهر رمضان. وفي كل الذي يحصل، لا نستطيع كبرى المحطات العربية الزعم بامتلاكها مراكز أبحاث ودراسات مهمة بسكولوجية الجماهير، وإذا وجد مثل هذا المركز فإنه يعمل وفق مصلحة ضيقة للقناة تحديدا.

لذلك بدأت مدفوعا بمخال الامتياز الذي يحظى به مشاهد قنوات "بي.بي.سي" البريطانية. على الأقل للدفاع عن وجهة نظري في التنبيه لما يقدم من محتوى تلفزيوني ريك خلال شهر رمضان.

لقد دخل التلفزيون مجرى الدم المزاجي للإنسان ولا يمكن التخلص منه مع كل الدراسات التي تتحدث عن أن الإيمان على مشاهدة التلفزيون سبب رئيسي للإصابة بالخمول الفكرية.

ذلك يعني أن مساحة النقد من قبل المشاهدين لما يعرض تتسع لتتحول إلى استياء وغضب وتفنيد أفكار وكشف أكاذيب. وتلك مجملها تشكل مقياسا مهما لمعرفة اتجاهات الرأي العام، ومن حسن حظ التلفزيونات العمل عليها وليس تجاهلها.

وبالمقارنة مع المحتوى الذي يقدمه تلفزيوني مثلا مع أفضل ما أنتج من دراما وبرامج في شهر رمضان باغنى المحطات العربية، إلى ماذا يتوصل المشاهد العربي؟ هل ثمة أكثر من خيبة الأمل المستمرة التي تصل إلى درجة الغثيان؟

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



هناك امتياز يتمتع به مشاهد التلفزيون في بريطانيا غير متاح لأي من الجمهور في العالم. ومع أن هذا الامتياز يتم وفق ضريبة مالية تدفع سنويا، إلا أنه يبقى امتيازًا حينما يُسمع تذرر واحتجاج الجمهور على ما تقدمه هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" ويؤخذ بنظر الاعتبار.

تمول هيئة الإذاعة البريطانية من ضرائب سنوية تفرض على كل منزل يمتلك جهاز تلفزيون، وهو أمر يجعلها تحت المراقبة لتقدم ما يرضي المشاهدين ويلبي حاجاتهم ومعارفهم، والحال نفسه يجعل الهيئة الممولة من قبل الجمهور تتمتع عن بث إعلانات تجارية.

وتتلقى هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" الآلاف من الشكاوى أسبوعيا تعبر عن النقد والسخط على قضايا تتعلق بالتحيز العنصري لتصل إلى رفض تغطية بعض الأحداث السياسية. وبمجرد تحليل مضمون تلك الشكاوى يصل المتابع إلى تفسيرات مثيرة عن الحروب الثقافية الحديثة داخل المجتمع البريطاني المعاصر ودور التلفزيون في تاجيح وإثارة مختلف الأفكار بشأنها.

فقد تلقت "بي.بي.سي" الأسبوع الماضي رقما قياسيا من الشكاوى وصل إلى 110 آلاف شكوى متدمرة من تغطيتها الشاملة لوفاة الأمير فيليب زوج ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية. واجمعت الشكاوى على أن التغطية كانت مفرطة على حساب مادة كان يفرض بالمحطة أن تبثها وفقا لرغبات جمهورها. ذلك لا يعني عدم تعاطف غالبية المشتكين مع حزن الأسرة الملكية البريطانية على فقدان أحد أفرادها.

لم تكن تلك الشكاوى مجرد تعبير عن استياء المشاهدين، بل إنها في المحصلة تقود إلى الوجهة الأمل للتعرف على تيارات الرأي العام، وبالتالي تحليل المضمون بالنسبة إلى الباحثين في شؤون رغبات وتوجه مزاج الجماهير.

لكن من يسمع تذرر الجمهور العربي على ما يعرض من مادة تلفزيونية ركيكة وخطاب متدنٍ يثير الإذراء ويرفع درجة ضغط الدم، ذلك ما يجعل السؤال أكثر أهمية مع الاهتمام المتزايد بمشاهدة التلفزيون خلال شهر رمضان.

مثل هذا الاهتمام لا يمكن أن يحدث في أي من التلفزيونات العربية. لسوء الحظ، مع أن سيكولوجية النقد تساعد التلفزيونات على تطوير محتواها وتقديم مادة متميزة، ذلك لأن التلفزيون وهو يعيش عصره الذهبي بمقابلة وعاء لوجهات نظر الجمهور وتتنوع اهتماماته.

مع أن الفوضى تغلب على تدفق الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة إلى ما يعرض على الشاشات، لكن اهتمام المحطات التلفزيونية بخلصة جادة تستجمع من تلك الآراء يساعدها على دراسة طبيعة المحتوى ورود الفعل عليه وكيفية التخطيط للمستقبل.

وهذا ما يسميه بيتر لونت أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة ليستر بـ "الصدام بين ثقافات الإعلام السياسي على الإنترنت وخارجه" عندما يلتفت الأفراد في تعليقاتهم على الإنترنت الانتباه إلى حججهم السياسية والثقافية من خلال الصراخ بصوت أعلى والتأكيد على آرائهم بعبارات أقوى من أي وقت مضى.

وعلى مستوى مقابل ينبغي على المحطات التلفزيونية أن تقابل بالاهتمام وليس الإهمال وجهات النظر المختلفة التي يتم تداولها بشأن ما عرضه. فهل يحصل ذلك بشكل دائم؟

اليوم يوجد تعبير متصاعد عن السخط حيال ما يقدم، ذلك لا يمنع من وجود نسبة من ما من الثناء، عندما يهبط الخطاب التلفزيوني إلى

«ترند» المسلسلات الرمضانية في مصر صناعة صحافية بغرض استثماري

غياب استطلاعات الرأي سهل مهمة الإعلام في التلاعب بالجمهور



الرقم واحد يختلف بين قناة وأخرى

وما بلغت الانتباه، أن مصر تملك مركزًا لبحوث الرأي العام والتسويق والرصد، تم تأسيسه قبل خمسة وثلاثين عامًا ويتبع كلية الإعلام بجامعة القاهرة، لكنه لا يشارك في أي أبحاث يمكن أن تنهي الجدل الدائر والصراع المحتدم بين المؤسسات حول كعكة الإعلانات التي يتم اقتناصها بنسب مشاهدات مزيفة.

وقال أحمد (س)، وهو صحافي عمل مستشارًا إعلاميًا لمجموعة فنانين، إن "ترندات" بعض الصحف والمواقع حول مسلسل بعينه قد تكون مدفوعة الأجر، أو مقابل هدايا ومزايا عديدة، يتم تقديمها لصحافي أو مجموعة صحافيين، من بط العمل أو الشركة المنتجة نظير الترويج.

وأوضح لـ "العرب"، شريطة عدم الإفصاح عن هويته، أن غياب استطلاعات الرأي الموثوق فيها سهل مهمة الإعلام في التلاعب بالجمهور حول تقييم الأعمال الدرامية، ولأن المسلسلات كثيرة ويصعب الحكم عليها لجأ الناس للصحف والقنوات لمعرفة التوجه العام تجاه كل عمل، ومن هنا يأتي التلاعب دون ضوابط.

ولفت إلى أن صناعة "الترند" تكون غالبًا بالاتفاق مع مجموعة لجان إلكترونية تابعة بشكل أو بآخر للجهة المنتجة للمسلسل أو لجان خاصة بالباطل تعمل لحسابه، ويكون ذلك بالاشتراك مع عاملين في الوسط الإعلامي يسهلون مهمة نشر أخبار "الترند".

وتحول "الترند" من مجرد انعكاس لحراك جماهيري تجاه فعل أو قضية، إلى صناعة صحافية بغرض استثماري.

وقالت ليلي عبدالمجيد عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة سابقًا لـ "العرب"، إن استسهال الترويج لأي عمل باعتباره الأكثر مشاهدة دليل دامغ على غياب الحاسبية في المؤسسات الإعلامية، والتهاون في نشر معلومات غير دقيقة دون اكتراح لخطورتها على علاقة الجمهور بالإعلام، والنظرية السلبية بسبب الخديعة.

وليلي عبدالمجيد
استسهال الترويج لأي عمل دليل على غياب الحاسبية في الإعلام

ويمثل شهر رمضان فرصة ثمينة لأغلب وسائل الإعلام للترويج من عوائد المسلسلات والإعلانات وبرامج المقالب والكوميديا، لكن ما تسبب في ارتفاع منسوب العشوائية في تقييم الأعمال عموما هو غياب المؤسسات المعنية بقياس نسب المشاهدة واستطلاعات الرأي التي يصعب تزيفها، في وقت يتشدد فيه البعض من المسؤولين بالحاسبية.

وأوقف مجلس تنظيم الإعلام المصري سابقًا التعامل مع شركات أجنبية متخصصة في مجالات أبحاث الرأي والدعاية والتسويق الإعلاني والإعلامي، وترك الحرية للجمهور ليمارس بنفسه مهمة تقييم أداء كل صحيفة أو قناة إلى حين إنشاء شركات وطنية محلية تؤدي هذا الغرض، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

منحت بعض وسائل الإعلام نفسها الحق في التقييم والرصد والتسويق لمسلسلات بعينها، والزعم بأنها في صدارة الموسم الدرامي، في سبيل الحصول على حصة من كعكة الإعلانات بنسب مشاهدات مزيفة.

الذي بات يتعامل مع ما ينتشر ويتردد في بعض البرامج حول الأعمال الأكثر مشاهدة بنوع من الريبة والشك بوجود مصالح خفية وراء خداع المشاهدين.

وما يثير استهجان الجمهور أن تتعمد منصة إعلامية الترويج لمسلسل بلا جماهيرية وتوحي بأنه على قائمة "ترند" في مصر، وعند البحث عن العمل الدرامي والقراءة عنه ومشاهدة بعض حلقاته يكتشف الكثير من المشاهدين أنهم تعرضوا للخديعة.

وتتجاهل بعض المنابر الإعلامية التي حصلت على أموال من الشركة المنتجة للمسلسل أو أبطاله، نظير كتابة أخبار إيجابية عن العمل، الإشارة إلى أنه أقرب إلى الإعلان المدفوع الأجر، ويتم تقديم التقييم إلى الجمهور باعتباره رسدا واقعيًا من جانب فريق عمل الوسيلة الإعلامية ذاتها.

ويرى مراقبون أنه يصعب فصل الفوضى الإعلامية حول طريقة الترويج لمسلسلات رمضان عن الصراع بين المؤسسات حول كعكة الإعلانات، لأن الاستفادة المادية لا تقتصر على القناة التي تبث العمل الدرامي فحسب، بل يتم تخصيص جزء منها إلى المنابر الأخرى التي سهلت المهمة وروجت لـ "الترند" وخديعة الأعلى مشاهدة.

أميرة فكري
كاتبة مصرية



وتسابق وسائل إعلام مصرية من صحف وقنوات تلفزيونية للترويج وخدمة مسلسلات محددة، والإيحاء بأنها الأكثر مشاهدة على محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي، لتسود الفوضى المشهد العام وسط تناقض تقييم الأعمال الدرامية.

وأصبح لكل وسيلة إعلامية مسلسل أو أكثر، تزعم أنه في صدارة الموسم الدرامي وتفوق على أعمال أخرى كثيرة، وتبدأ الصحيفة أو الموقع في الترويج وذكر مزايا العمل المزعومة وحجم الإثارة والأسباب التي دفعت الجمهور لاختياره ليكون الأفضل.

وبات صعود أي مسلسل في صدارة "الترند" على الشبكات الاجتماعية مسألة طبيعية ليوم واحد أو أكثر، ليجرد تضمنه مشهد مثير أو حادث غريب أو حتى عبارة شاذة ردها البطل، لكن المفارقة أن الجمهور يفاجأ باختلاف العمل الدرامي المتصدر في مصر بين وسيلة إعلامية وأخرى.

وانعكست عشوائية التقييم على اهتزاز صورة الإعلام في نظر الجمهور

منظمة دولية تدين التدخل السياسي في محاكمات الصحافيين بكردستان العراق

وصفت المنظمة المحاكمات التي شهدتها إقليم حق الصحافيين والنشطاء بـ "المعيبة". وقالت بلقيس والي الباحثة في الأزمات والزاعات في المنظمة إن "المحاكمات المعيبة في إقليم كردستان ليست أمرا جديدا. لكن التباهي بأبسط مبادئ العدالة لمعاينة أشخاص يُزعم أنهم يخطون لظاهرة هو مستوى جديد من الانحطاط".

وكان رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور البارزاني أعلن في مؤتمر صحفي قبل المحاكمة أن المحتجزين "ليسوا ناشطين أو صحافيين. بعضهم جواسيس، يتجسسون لحساب دول أخرى... وبعضهم مخربون".

وشددت والي على أن "هذه الإدانات الأخيرة لا تؤدي إلا إلى تفاقم تدهور سمعة إقليم كردستان العراق كمكان يواجه فيه الناس محاكمات جنائية غير عادلة مجرد انتقاد سياسات الحكومة".

وقالت المنظمة الخميس، بالتزامن مع الاحتفال بيوم الصحافة الكردية في 22 من أبريل، إن "السلطات في إقليم كردستان العراق لا تزال تحتجز صحافيين وناشطين رغم قرار المحكمة بعدم كفاية الأدلة".

واعترضت السلطات في إقليم كردستان العراق العام الماضي سبعة نشطاء وصحافيين بسبب تنظيم تظاهرات "غير مرخصة"، وتم الحكم على خمسة منهم في فبراير الماضي بالسجن ست سنوات بتهمة "محاولة زعزعة أمن واستقرار الإقليم"، في حكم آثار انتقادات واسعة داخل البلاد وخارجها.

وأدين المتهمون الخمسة بالمسؤولية عن احتجاجات غاضبة شهدتها محافظة السليمانية نهاية العام الماضي، إثر تأخر صرف رواتب الموظفين، وتخللها اقتحام مقر حزبية.

في المحكمة شابتها انتهاكات خطيرة لمعايير المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى تدخل سياسي عالي المستوى.



الصحافيون يدفعون ثمننا باهظا نتيجة علمهم